بسم الله الرحمن الرحيم

(وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)

صدق الله العظيم

(سورة النساء الآية 58)

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أبي... صديقي ومعلمي رحمة الله عليه

الذي كان إذا أخطأت قام بنصحي

وإذا تعثرت قدماي أخذ بيدي

فأدعوك ربي أن ترحمه وتشمله بعفوك الواسع،

وأن تجعل قبره روضة من رياض الجنة

وإلى أمي.. حفظها الله لي وأطال في عمرها.

وإلى أخي .. أدامه الله لي سندًا وعونًا وفخرًا.

وإلى من تقاسمت وإياهم الحياة حلوها ومرها.. أبنائي..

جعلهم الله لي أملاً ونبراساً يضيء دربي.

وإلى كل من علمني حرفاً أو كان له فضلاً عليّ بعد

الله ورسوله.

أهدي عملي هذا

الباحثة

المسئولية المدنية الناشئة عن أعمال مراكز التحكيم المؤسسي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الباحثة

ابتسام عمر صالح محمد

تحت إشـــــراف

أ.د / محمد سامي عبد الصادق

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق– جامعة القاهرة

2020

الشكر والتقدير

أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

ثم أتوجه بالشكر إلى من رعاني طالبًا في برنامج الماجستير أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور: محمد سامي عبد الصادق، الذي له الفضل- بعد الله تعالى- على البحث والباحثة منذ كان الموضوع عنوانًا وفكرةً إلى أن صار رسالةً وبحثًا. فله مني كل الشكر والعرفان.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الفضلاء الذين شرفوني بقبول مناقشة بحثي هذا :

الأستاذ الدكتور/ سعيد سليمان جبر. أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق الأسبق بجامعة القاهرة.

والأستاذ الدكتور/ فاروق الأباصيري. أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق بجامعة المنوفية. لهما مني جزيل الشكر والتقدير.

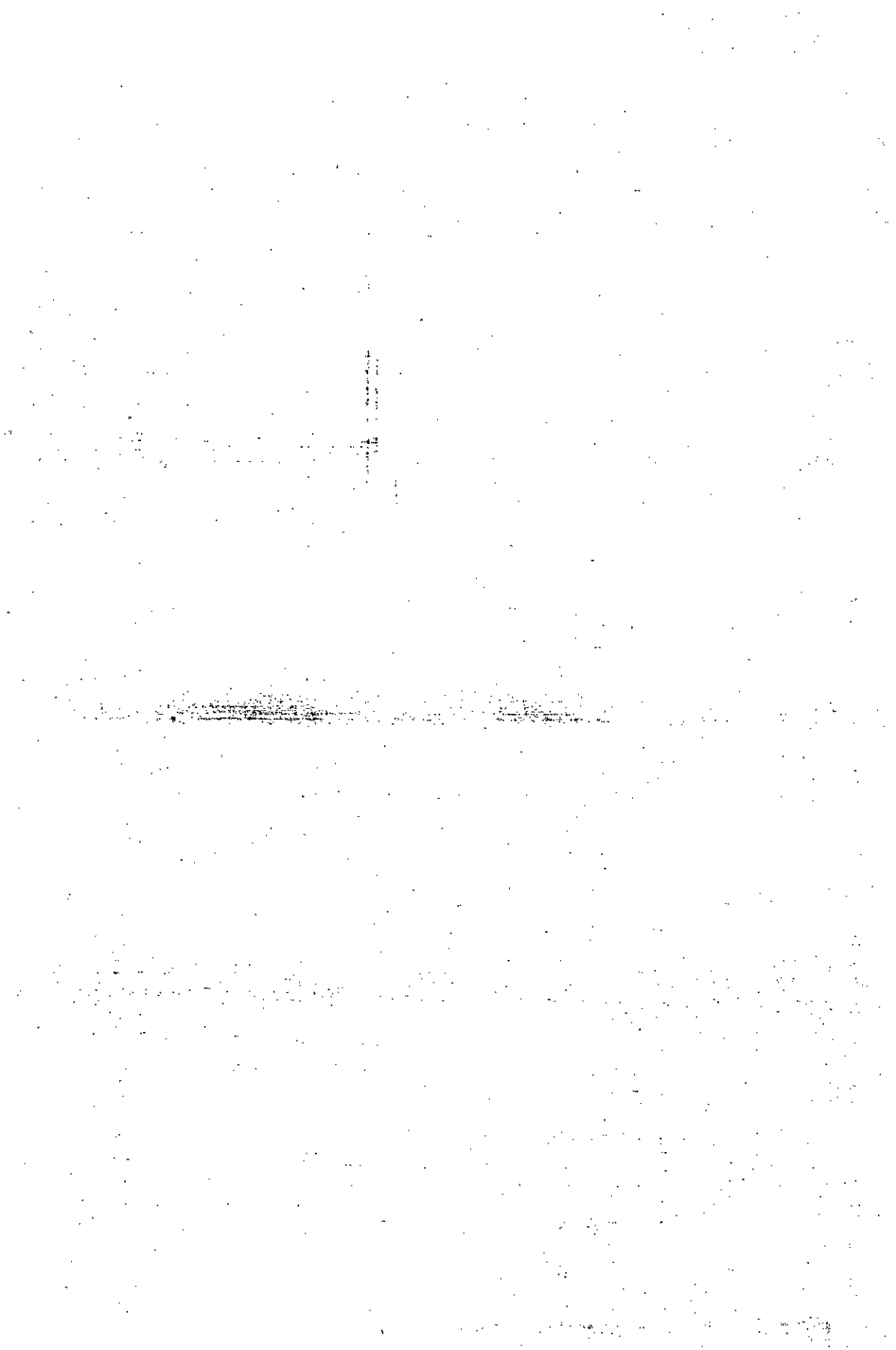

مقدمة

موضوع البحث :

نظراً لأهمية التحكيم وتزايد انتشاره خاصة في مجال التجارة الدولية، فقد قامت مؤسسات، غالباً ما تكون من القطاع الخاص، بوضع قواعد خاصة للتحكيم، تتعلق بإجراءات التحكيم بما فيها طريقة تعيين هيئات التحكيم وكل ما يتصل بخصومة التحكيم وحكمه، وذلك كله وفق شروط وأحكام معينة تنص عليها تلك القواعد. والهدف من ذلك، هو تسهيل العملية التحكيمية، وتيسيرها على أطراف التحكيم، بالإضافة لمراقبة العملية التحكيمية وإدارتها من بدايتها وحتى نهايتها.

فإذا ما ارتضى المحتكمون إحالة نزاعهم إلى إحدى مراكز التحكيم، فإن قواعد هذا المركز هي التي تطبق على العملية التحكيمية، ويلتزم بها الطرفان حتى لو لم يطلعوا عليها مسبقاً.

كما تلتزم بها هيئة التحكيم بعد تشكيلها، بل ومركز التحكيم أيضاً[1]. ويطلق على هذا النوع من التحكيم عدة مسميات، مثل تحكيم المنظمات الدائمة، أو التحكيم التنظيمي، أو التحكيم المنظم، وسوف نعتمد في دراستنا هذه مصطلح (التحكيم المؤسسي).

وقد أثبت التحكيم جدواه وأثره حتى أصبح واقعاً لا تخلو دولة من تنظيمه واعتماده، بل أنشئت له محاكم التحكيم والهيئات والمراكز المحلية والإقليمية والدولية، وأصبح شريان التحكيم يفصل بين خصومات ومنازعات الدول والأفراد. ويشهد التحكيم تطوراً كبيراً في العلاقات التجارية والبحرية الدولية ويتمثل ذلك في إبرام العديد من المعاهدات التي تنظم أحكام التحكيم وإجراءات تنفيذها، والاعتراف بهذه الأحكام وآثارها في الدول الأعضاء. كما تمثل هذا الاهتمام الدولي في إنشاء العديد من مراكز ومنظمات وهيئات التحكيم الدولية التي تتولى إجراء التحكيم، وأحياناً النظر في الطعن الموجه إلى هذه الأحكام ومن أمثلة اتفاقيات التحكيم

(1) د. يوسف حسن يوسف، المحكمون، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011، الطبعة الأولى، ص284.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة.	1
الفصل التمهيدي: ماهية التحكيم بوجه عام.	5
المبحث الأول: التعريف بالتحكيم وطبيعته.	6
المطلب الأول : تعريف التحكيم.	6
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للتحكيم.	8
الفرع الأول: الطبيعة التعاقدية للتحكيم.	9
الفرع الثاني: الطبيعة القضائية للتحكيم.	14
الفرع الثالث: الطبيعة المختلطة للتحكيم.	18
الفرع الرابع: النظرية المستقلة (التحكيم ذو طابع مستقل).	20
المبحث الثاني : أهمية التحكيم وأنواعه.	22
المطلب الأول: أهمية التحكيم.	22
المطلب الثاني: أنواع التحكيم.	24
الباب الأول : النظام القانوني للتحكيم المؤسسي	30
الفصل الأول : المفاهيم الأساسية في التحكيم المؤسسي.	31
المبحث الأول : المقصود بالتحكيم المؤسسي ومزاياه وعيوبه	31

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول : المقصود بالتحكيم المؤسسي	31
المطلب الثاني : مزايا التحكيم المؤسسي وعيوبه	34
الفرع الأول : مزايا التحكيم المؤسسي	34
الفرع الثاني : عيوب التحكيم المؤسسي	35
المبحث الثاني : هيئات ومراكز التحكيم المؤسسي وبعض القواعد الحاكمة لها	37
المطلب الأول: هيئات ومراكز التحكيم الدولية.	38
الفرع الأول: قواعد غرفة التجارة الدولية.	38
الفرع الثاني: قواعد محكمة لندن للتحكيم الدولي.	47
المطلب الثاني: هيئات ومراكز التحكيم الإقليمية.	52
الفرع الأول: مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.	53
الفرع الثاني: المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي.	59
المطلب الثالث: قواعد الأونسيترال للتحكيم.	62
الفصل الثاني : هيئة التحكيم المؤسسي (الشروط الواجب توافرها في المُحكم وتشكيل وسلطة هيئة التحكيم في التحكيم المؤسسي)	65
المبحث الأول : الشروط الواجب توافرها في المُحكم لدى مراكز التحكيم المؤسسي.	65

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: الشروط القانونية للمحكم.	66
المطلب الثاني: الشروط الاتفاقية للمحكم.	71
المطلب الثالث: أثر تخلف أحد الشروط الواجب توافرها في المُحكم.	81
الفرع الأول: التنحي.	82
الفرع الثاني: العزل.	83
الفرع الثالث: الرد	86
الفرع الرابع : استبدال المُحكم.	89
المبحث الثاني: تشكيل هيئة التحكيم في التحكيم المؤسسي.	93
المطلب الأول: اختيار هيئة التحكيم المؤسسي بواسطة الأطراف.	94
المطلب الثاني: اختيار هيئة التحكيم المؤسسي بواسطة القضاء الوطني.	100
المطلب الثالث: اختيار هيئة التحكيم المؤسسي بواسطة الغير.	108
المبحث الثالث : سلطة المحكمين وواجباتهم في نظام التحكيم المؤسسي.	111
المطلب الأول: حقوق والتزامات المُحكم في مراكز التحكيم المؤسسي.	114
الفرع الأول: حقوق المُحكم في مراكز التحكيم المؤسسي	114
الفرع الثاني: التزامات المُحكم في مراكز التحكيم المؤسسي	117

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: حقوق والتزامات المحتكم في مراكز التحكيم المؤسسي.	122
الفرع الأول: حقوق المحتكم في مراكز التحكيم المؤسسي.	122
الفرع الثاني: التزامات المحتكم في مراكز التحكيم المؤسسي.	126
الباب الثاني : مسئولية مراكز التحكيم المؤسسي عن أخطاء المحكمين	128
الفصل الأول : أساس وعناصر مسئولية المُحكم ومراكز التحكيم المؤسسي.	130
المبحث الأول: أساس مسئولية المُحكم ومراكز التحكيم المؤسسي.	133
المطب الأول : أساس مسئولية المُحكم في التحكيم المؤسسي.	133
المطلب الثاني : أساس مسئولية مراكز التحكيم المؤسسي.	139
المبحث الثاني: نوعاً مسئولية المُحكم في التحكيم المؤسسي وأركانها.	145
المطلب الأول: المسئولية العقدية وأركانها.	146
الفرع الأول: أركان المسئولية العقدية.	147
الفرع الثاني: مدى وجود العقد وطبيعته.	155
المطلب الثاني: المسئولية التقصيرية وأركانها.	167
الفرع الأول: الخطأ.	171
الفرع الثاني: الضرر.	174
الفرع الثالث : علاقة السببية بين الخطأ والضرر.	176

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث: مدى إنطباق قواعد المسئولية التقصيرية على المُحكم ومراكز التحكيم المؤسسي.	180
المطلب الأول : المسئولية الشخصية للمحكم ومراكز التحكيم المؤسسي.	180
الفرع الأول : مسئولية المُحكم عن أخطائه الشخصية.	181
الفرع الثاني : مسئولية مراكز التحكيم عن أخطائها الشخصية.	188
المطلب الثاني : المسئولية عن عمل الغير.	190
الفرع الأول : مسئولية مركز التحكيم عن أعمال المُحكم.	191
الفرع الثاني : شروط مسئولية مركز التحكيم عن أعمال المُحكم.	192
الفصل الثاني : أثار المسئولية في التحكيم المؤسسي.	201
المبحث الأول: التعويض جزاء مسئولية المُحكم ومراكز التحكيم المؤسسي.	203
المطلب الأول: ماهية التعويض.	203
المطلب الثاني: كيفية تقدير التعويض.	205
الفرع الأول: عناصر تقدير الضرر.	207
الفرع الثاني: سلطة القاضي عند القضاء بالتعويض.	210
المبحث الثاني : الاتفاق على إعفاء المُحكم ومركز التحكيم من المسئولية ومدى جواز الحد من المسئولية	214

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: مدى جواز إعفاء المُحكم ومركز التحكيم من المسئولية العقدية أو الحد منها.	215
المطلب الثاني: مدى جواز إعفاء المُحكم ومركز التحكيم من المسئولية التقصيرية.	218
المبحث الثالث: التأمين من مسئولية المُحكم ومراكز التحكيم المؤسسي	221
المطلب الأول: كيفية تأمين المسئولية المدنية للمحكم الذي يمارس مهنته من خلال مركز التحكيم.	225
المطلب الثاني: نظام ضمان الأضرار الناتجة عن أخطاء المُحكم.	227
الخاتمة	230
قائمة المراجع	233

ملخص

يعالج هذا البحث موضوعًا هامًا من الناحية القانونية، خاصةً في ظل غياب النصوص التشريعية حول موضوع مساءلة مراكز التحكيم المؤسسي ومحكميه عن الأخطاء التي ترتكب أثناء سير إجراءات الخصومة التحكيمية، وتنسب إلى المُحكم الذي يعمل من خلال مركز التحكيم المؤسسي، أو قد تنسب إلى مركز التحكيم المؤسسي نفسه، والموقف الفقهي بشأن ذلك.

كما تسلط الدراسة الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو حصانة مراكز التحكيم المؤسسي وإعفاءها ومحكميها من المسؤولية ومدى جواز ذلك.

وقد أوصت الدراسة بتبني نظام التأمين من مسؤولية مراكز التحكيم المؤسسي ومحكميها، ونظام ضمان الأضرار الناجمة عن أخطاء المحكمين.